هـذا كتاب الفيروزج شرح الانموذج
للاستاذ الفاضل الشيخ محمد عيسى
عسكر أحد مدرسي اللغة
العربية بالمدارس
الملكية

(طبع)
(بمطبعة المدارس الملكيه سنة ١٢٨٩)
(طبعة أولى)

(فهرست كتاب الغيروزج شرح الانموذج)

صحيفه	
٢	مبحث الكلمة
٣	مبحث الكلام
٣	مبحث تعريف الاسم
٤	مبحث اسم الجنس وأقسامه
٤	مبحث العلم المنقول والمرتجل
٥	مبحث المعرب
٦	مبحث الاعراب
٦	مبحث الاسماء الستة
٦	مبحث كلا وكلتا
٨	مبحث الاعراب التقديري
٩	مبحث اسباب منع الصرف
٩	مبحث التأنيث ووزن الفعل والوصف
١٠	مبحث العدل
١٠	مبحث الجمع
١١	مبحث التركيب والجملة والالف والنون المضارعتين لالفي التأنيث
١٣	مبحث المرفوعات وأقسامها
١٤	مبحث الفاعل وأقسامه وتأخيره وتقديمه
١٥	مبحث الملحق بالمرفوعات وأقسامه
١٥	مبحث المبتدا
١٦	مبحث الخبر وأقسامه
١٦	مبحث تقديم الخبر على المبتدا
١٧	مبحث حذف المبتدا والخبر

صحيفه	
١٧	مبحث اسم كان وأخواتها
١٨	مبحث خبر ان وأخواتها وحكمه
١٨	مبحث خبر لا التي لنفي الجنس
١٨	مبحث الفرق بين لا النافية للجنس ولا بمعنى ليس
١٩	مبحث اسم ما ولا بمعنى ليس
١٩	مبحث المنصوبات وأقسامها
١٩	مبحث المفعول المطلق
٢١	مبحث المفعول به
٢٢	مبحث المنادى وأقسامه
٢٢	مبحث صفة المنادى
٢٢	مبحث لام الاستغاثة
٢٣	مبحث وصف المنادى بابن
٢٣	مبحث حذف حرف النداء من العلم المضموم والمضاف
٢٤	مبحث الترخيم
٢٥	مبحث المفعول فيه
٢٥	مبحث المفعول معه
٢٥	مبحث المفعول له
٢٦	مبحث الملحق بالمنصوبات
٢٦	مبحث الحال
٢٧	مبحث التمييز
٢٧	مبحث الفرق بين الحال والتمييز
٢٨	مبحث المستثنى
٢٩	مبحث عامل النصب في المستثنى

صحيفه	
٣١	مبحث حاشا
٣٢	مبحث حكم غير
٣٣	مبحث الخبر في باب كان
٣٤	مبحث اسم ان وأخواتها
٣٤	مبحث اسم لا لنفي الجنس
٣٥	مبحث بناء اسم لا
٣٦	مبحث همزة الاستفهام اذا دخلت
٣٦	على لا لنفي الجنس
٣٦	مبحث العطف على اسم لا المبني
٣٧	مبحث خبر ما ولا بمعنى ليس
٣٧	مبحث المجرورات وأقسامها
٣٨	مبحث الاضافة وأقسامها
٤٢	مبحث التوابع
٤٣	مبحث التأكيد المعنوي
٤٤	مبحث الصفة
٤٧	مبحث البدل
٤٨	مبحث ابدال النكرة من المعرفة
٤٩	مبحث عطف البيان
٤٩	مبحث العطف بالحرف
٥٠	مبحث المبني وسبب بنائه
٥١	مبحث المضمرات
٥٣	مبحث أسماء الاشارة
٥٣	مبحث الموصولات
٥٥	مبحث جملة الصلة والعائد
٥٥	مبحث أسماء الافعال
٥٧	مبحث بعض الظروف المبنية

صحيفه	
٥٨	مبحث الغايات
٥٩	مبحث المركبات
٦٠	مبحث الكنايات
٦٢	مبحث المثنى
٦٤	مبحث الجموع
٦٦	مبحث ما يجمع بالالف والتاء
٦٩	مبحث المعرفة والنكرة
٧٠	مبحث المذكر والمؤنث
٧٣	مبحث تأنيث الجموع غير حقيقي
٧٤	مبحث المصغر
٧٨	مبحث المنسوب
٨٣	مبحث أسماء العدد
٨٤	مبحث الاسماء المتصلة بالافعال
٨٧	مبحث اسم الفاعل
٨٨	مبحث اسم المفعول والصفة المشبهة
٩١	مبحث أفعل التفضيل
٩٣	مبحث الفعل
٩٤	مبحث الماضي
٩٥	مبحث المضارع
٩٦	مبحث ارتفاع الفعل المضارع
٩٧	مبحث انتصاب الفعل المضارع
٩٨	مبحث اذن
١٠٥	مبحث انجزام الفعل المضارع
١٠٩	مبحث فعل الامر
١١٠	مبحث المتعدي وغير المتعدي والمبني للمفعول .

صحيفه	
١١١	مبحث أفعال القلوب
١١٢	مبحث الافعال الناقصة
١١٦	مبحث أفعال المقاربه
١١٧	مبحث فعلا المدح والذم
١١٨	مبحث فعلا التعجب
١١٩	مبحث الحرف
١٢٠	مبحث حروف الاضافة
١٢٤	مبحث الحروف المشبهة بالفعل
١٢٨	مبحث حروف العطف
١٣٤	مبحث حروف النفي
١٣٥	مبحث حروف التنبيه وحروف النداء وحروف التصديق
١٣٦	مبحث حروف الاستثناء وحرفا الخطاب
١٣٧	مبحث حروف الصلة

صحيفه	
١٣٨	مبحث حرفا التفسير والحرفان المصدريان
١٣٩	مبحث حروف التحضيض وحرف التقريب
١٤٠	مبحث حروف الاستقبال وحرفا الاستفهام
١٤١	مبحث حرفا الشرط
١٤٤	مبحث حرف التعليل وحرف الردع واللامات
١٤٥	مبحث تاء التأنيث والنون المؤكدة
١٤٦	مبحث هاء السكت
١٤٧	مبحث التنوين ونون الكشكشة وسين الكسكسة وحرف الانكار وحرف التذكير

كتاب -(٢)- الفيروزج

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله على ما علم وصلى الله على سيدنا محمد وسلم وعلى آله وصحبه وجنده وحزبه (وبعد) فقد أشار علىّ من تجب طاعته ولا تنبغى مخالفته ناظر المدارس الملكيه والمكاتب الاهليه وفقه الله لما شا سعادة على مبارك باشا أن أشرح الانموذج للعلامة السرى جار الله الزمخشرى فأجبته مستعينا برب العالمين وهو حسبى ونعم المعين قال المصنف

(الكلمة مفرد (١) إما اسم كرجل وإما فعل كضرب وإما حرف كهل)

تطلق الكلمة لغة على الجمل المفيدة يقولون كلمة شاعر أى قصيدته وهى والكلام مشتقان من الكلم بسكون اللام وهو الجرح لتأثير معانيهما فى النفوس قال الشاعر

جراحات السنان لها التئام * ولا يلتام ما جرح اللسان

واصطلاحا اللفظ موضوع مفرد فيخرج باللفظ غيره كالاشارة والخط وبالموضوع المهمل كديز مقلوب زيد وبالمفرد المركب كزيد قائم وانما لم يذكر لفظا وموضوعا لدلالة مفرد عليه فان مفرد لا يخبر به عن الكلمة لعدم المطابقة وانما الذى يخبر به اللفظ

---

(١) اعتاد النحاة فى تأليفهم تقديم الكلمة والكلام وبيانهما على الاسم والفعل والحرف مع ان المقصود معرفة الاسم والفعل والحرف لان النحو عندهم علم بأصول يعرف بها أحوال اللفظ العربى إعرابا وبناء وذلك لا يكون الا فى التركيب الاسنادى وهو لا يوجد الا فى الكلام والكلام انما يتركب من كلمتين فصاعدا فأوجبت الصناعة تقديم الكلام وقدموا الكلمة عليه لانها جزؤه والجزء مقدم على الكل فلا يعرف الا بعد معرفته اه

الموضوع

الموضوع وقوله إما اسم الخ يعني ان أقسام الكلمة أي جزئياتها تنحصر في ثلاثة والاقتصار في مقام البيان مفيد له ووجه الانحصار هو أنها إما أن تدل على معنى في نفسها أولا الثاني الحرف والاول إما ان يقترن بأحد الازمنة أولا الثاني الاسم والاول الفعل

(الكلام مؤلف إما من اسمين أسند أحدهما الى الآخر نحو زيد قائم أو من فعل واسم نحو ضرب زيد ويسمى كلاما وجملة)

الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا أو كثيرا واصطلاحا ماذكر المصنف فقوله مؤلف احتراز عن المفرد وقوله إما من اسمين أو من فعل واسم احتراز عن المؤلف من فعلين أو من حرفين أو من اسم وحرف أو من فعل وحرف فان كل ذلك لا يسمى كلاما وقوله أسند أحدهما الى الآخر احتراز عن كلمتين لا اسناد بينهما كغلام زيد وخمسة عشر وان قام زيد فليس بكلام أيضا والاسناد عند النحاة ضم كلمة الى أخرى على وجه يفيد وقوله ويسمى كلاما وجملة أي بعد التأليف والكلام عندهم المركب من مسند ومسند اليه المفيد فائدة يحسن السكوت عليها بالوضع العربي وأما الجملة فهي ما تركبت من مسند ومسند اليه أفادت اولم تفد

(باب الاسم) (٢)

(هو ما صح الحديث عنه ودخله حرف الجر وأضيف وعرف وتون)

حيث ذكر أقسام الكلمة وحصرها في الاسم والفعل والحرف أراد أن يبوب لكل وبينه فقال مقدما للاسم باب الاسم الخ وهو لغة ما دل على مسمى واصطلاحا ماذكره بقوله هو ما صح الحديث أي الاخبار عنه وجاز أن يدخله حرف الجر وأن يضاف الى غيره وان يدخله الالف واللام وان يدخله التنوين وهذا تعريف للاسم بالخاصة أي بما يختص به وأما تعريفه بالحقيقة فهو كلمة دلت على معنى في نفسها ولم تقترن بزمن وضعا وكانت هذه خواص للاسم لان الفعل خبر دائما فلا يخبر عنه والحرف لا يكون خبرا ولا مخبرا عنه وحرف الجر علامة المخبر عنه وقد علم أن الفعل والحرف لا يخبر عنهما والاضافة الغرض منها إما التعريف أو التخصيص أو التخفيف والفعل والحرف

---

(٢) انما قدم الاسم على الفعل والحرف لانه اصل لهما وهما فرعان وذلك لانه لا يحتاج اليهما في تأليف الكلام والفعل والحرف محتاجان اليه فيه اه

لا يصلحان لشئ من ذلك وألى الغرض من دخولها تعريف المخبر عنه والفعل والحرف لا يخبر عنهما والتنوين علامة تمام مدخوله وتمام الفعل بالفاعل والحرف بمتعلقه

(وأصنافه اسم الجنس العلم المعرب وتوابعه(١) المبنى المثنى والمجموع المعرفة والنكرة المذكر والمؤنث المصغر المنسوب أسماء العدد الاسماء المتصلة بالافعال)

وأصنافه أى أقسام الاسم خمسة عشر الاول اسم الجنس وهو ما دل على الحقيقة لا بقيد حضورها ذهنا والثانى العلم وهو ما دل على معين والثالث المعرب وهو ما اختلف آخره لفظا أو تقديرا باختلاف العوامل والرابع التابع وهو ما أعرب باعراب سابقه والخامس المبنى وهو الذى سكون آخره وحركته لا بعامل والسادس المثنى وهو ما زيد فى آخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلهما المعنى التثنية ونون مكسورة عوضا عن التنوين والحركة والسابع المجموع وهو ما دل على آحاد يدل على أحدها واحده والثامن المعرفة وهى ما دلت على معين والتاسع النكرة وهى ما شاع فى أمته والعاشر المذكر وهو ما عرا آخره من تاء التأنيث وألفه المقصورة والممدودة والحادى عشر المؤنث وهو ما فى آخره احداها والثانى عشر المصغر وهو ما ضم أوله وفتح ثانيه وزيد قبل ثالثه ياء ساكنة والثالث عشر أسماء العدد وهى الاسماء التى تعد بها الاشياء والخامس عشر الاسماء المتصلة بالافعال وهى الاسماء التى فيها معنى الفعل وهى المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ونحو ذلك

(اسم الجنس على ضربين اسم عين كرجل وراكب واسم معنى كعلم ومفهوم)

لما ذكر أصناف الاسم اجمالا أخذ يذكرها تفصيلا على الترتيب فابتدأ هنا بما ابتدأ به هناك وهو اسم الجنس وقد تقدم تعريفه وقسمه قسمين اسم عين وهو ما يقوم بنفسه واسم معنى وهو ما يقوم بغيره ومثل لكل بمثالين مشتق وغير مشتق فحصل أربعة أقسام اسم عين غير مشتق كرجل واسم عين مشتق كراكب واسم معنى غير مشتق كعلم واسم معنى مشتق كمفهوم

(العلم الغالب عليه ان ينقل عن اسم جنس كجعفر وقد ينقل عن فعل كيزيد وقد يرتجل كغطفان)

---

(١) انما ذكر واو العطف فى قوله وتوابعه وفى كل ما كان قبله مقابله للاشارة الى ان التابع لا استقلال له ولاقتضاء التقابل العطف اه

العلم

المنسوب وهو ما زيد فى آخره ياء مشددة للنسبة والرابع عشر

العلم ماوضع على شئ بعينه غير متناول ما أشبهه وهو قسمان منقول عن المعنى الذى كانت دلالته عليه بغير العلمية الى المعنى الذى دلالته عليه بها والمنقول إما عن مفرد أو مركب فالمفرد إما عن اسم جنس وهو الغالب كجعفر فانه فى الاصل يطلق على كل نهر صغير أو عن فعل ماض كشمرفانه فى الاصل فعل من جمع ثيابه ليجدّ فى السير ثم جعل علما لفرس أو مضارع كيزيد أو أمر كأطرقا علما على مكان قال الشاعر

عرفت الديار كرقم الدوى * يزبره الكاتب الحميرى
على أطرقا بالبات الخيام * الا الثمام والا العصى

والمركب إما عن مركب اسنادى كتأبط شرا فانه فى الاصل يقال ان أخذت ابطه شرا ثم جعل علما لرجل من العرب أو اضافى كعبد الله أو غيرهما كبعلبك فان بعلا فى الاصل اسم لصنم وبك اسم لرجل ثم مزجا وجعلا علما ومرتجل وهو إما قياسى أو شاذ فالقياسى منه ما كان له نظير فى كلام العرب كعطفان وعمران وحمدان فان نظير الاول نزوان والثانى سرحان والثالث سكران والشاذ ما كان على خلاف قياس كلامهم نحو محبب اسم رجل ومكوزة اسم للإناء الصغير وحيوة اسم رجل أما محبب فقياسه ان كل مفعل عينه ولامه من جنس واحد يجب ادغامه فكان يقتضى ان يقال محب ومكوزة كان يقتضى ان يقال مكازة كمفازة بالالف لان كل مفعلة عينها واو أو ياء يجب قلبها ألفا وأما حيوة فقياسه ان كل كلمة اجتمعت فيها الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون أن تبدل الواو ياء وتدغم فى الياء فيقال حية وللعلم تقسيم آخر وهو أن ما وضع أوّلا هو الاسم وما وضع ثانيا ان صدّر بأب أو أم أو ابن فهو الكنية وان أشعر بمدح أو ذم فهو اللقب

(المعرب على ضربين منصرف وهو ما يدخله الرفع والنصب والجرّ والتنوين وغير منصرف وهو الذى منع الجرّ والتنوين منه ويفتح فى موضع الجرّ نحو مررت بأحمد إلا اذا أضيف أو عرف باللام نحو مررت بأحمدكم وبالاحمر)

الصنف الثالث من أصناف الاسم المعرب ومعناه لغة المبين واصطلاحا ما عرفته وقد جعله قسمين منصرفا وغير منصرف لان الاسم المعرب اما ان يستوفى الرفع والنصب والجرّ والتنوين أولا يجئ فيه غير الرفع والنصب فالاوّل هو المنصرف

والثانى غير المنصرف (١) ويسمى الاول أيضا متمكنا أمكن والثانى متمكنا غير أمكن فغير المنصرف يبقى ممنوعا من الجر والتنوين مالم يضف أو يدخله أل وأما اذا أضيف أو دخله أل جر بالكسرة

(الاعراب هو اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل)

لما بين المعرب أراد أن يبين ما به يصير الاسم معربا أعنى الاعراب وهو لغة البيان واصطلاحا هو اختلاف آخر الكلمة الخ وقيد باختلاف الآخر احترازا عن اختلاف الاول والوسط فان ذلك لا يسمى اعرابا وذلك كرجيل ورجال وقيد باختلاف العوامل للاحتراز عما اذا كان لا لذلك بل للتخلص من التقاء الساكنين مثل من الضارب ومن ابنك فانه لا يسمى اعرابا

(واختلاف الآخر إما بالحركات نحو جاءنى زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وإما بالحروف وذلك فى الاسماء الستة مضافة الى غير ياء المتكلم وهى أبوه وأخوه وحموها وهنوه وفوه وذومال تقول جاءنى أبوه ورأيت أباه ومررت بأبيه وكذلك البواقى وفى كلا مضافا الى مضمر نحو جاءنى كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما وفى التثنية والجمع المصحح نحو جاءنى مسلمان ومسلمون ورأيت مسلمين ومسلمين ومررت بمسلمين ومسلمين)

يعنى ان اختلاف الآخر اما ان يكون بالحركات وذلك فى الاسم المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث المصحح نحو زيد ورجال ومسلمات واما بالحروف وذلك فى أربعة مواضع

---

(١) انما منع غير المنصرف من الجر والتنوين لان الاسباب التى بها يمنع الاسم من الصرف كلها فروع عن اشياء مثلا العلمية فرع التنكير وزن الفعل فرع وزن الاسم فاذا اجتمع فى اسم سببان صار بهما فرعا من جهتين فأشبه الفعل لانه فرع عن الاسم من جهتين

الاولى ان الاسم يتألف منه وحده كلام بخلاف الفعل فهو محتاج الى الاسم

الثانية ان الفعل مشتق من الاسم والمشتق فرع المشتق منه فكل اسم شابهه منع مما منع منه وهو الجر والتنوين فاذا أضيف لا يمنع من الجر وكذلك اذا عرف باللام لانهما من أقوى خواص الاسم فيقوى بسببهما فى باب الاسمية وتضعف مشابهته للفعل اه

الاول الاسماء الستة (١) بشرط كونها مفردة مكبرة مضافة الى غير ياء المتكلم واستغنى عن ذكر باقي الشروط بالمثال واعرابها بالواو رفعا وبالالف نصبا وبالياء جرا هذا اذا اجتمعت فيها الشروط وأما اذا ثنيت أعربت اعراب المثنى أو جمعت جمع تصحيح أعربت اعراب الجمع المصحح أو تكسيرا أعربت اعراب الجمع المكسر واذا صغرت أعربت اعراب الاسم المفرد واذا أضيفت لياء المتكلم أعربت بحركات مقدرة للمناسبة على ما قبل ياء المتكلم ومن العرب من يجريها مجرى الاسم المقصور فتعرب حينئذ اعرابه قال الشاعر

ان أباها وأبا أباها * قد بلغا في المجد غايتاها

وقول ابي حنيفة رضي الله عنه حين سأله سائل وقال اذا ضرب انسان آخر بحجر فمات هل عليه قود فقال لا قود عليه ولو ضربه بأبا قبيس وارد على هذه اللغة والثاني كلا للمذكر وكلتا للمؤنث (٢) اذا كانا مضافين الى ضمير تقول جاءني الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما واعرابهما حينئذ كاعراب المثنى بالالف رفعا وبالياء نصبا وجرا وأما اذا أضيفا الى اسم ظاهر فيكون اعرابهما كاعراب الاسم المقصور أي بالحركة

---

(١) انما أعربت الاسماء الستة بالحروف مع انها من المفرد والمفرد الاصل فيه الاعراب بالحركات لانهم لما أعربوا المثنى والجمع المصحح بالحروف بقي بينهما وبين المفرد وحشة فأخذوا من المفرد الاسماء الستة وأعربوها بالحروف لتزول الوحشة بينهما وانما اختاروها ستة ولم يزيدوا ولم ينقصوا لان المثنى والجمع المصحح كل منهما معرب بأوجه الاعراب الثلاثة فناسب ان يأتوا باسماء ستة على قدر أوجه الاعراب فيهما واختاروها بخصوصها مع ان هناك اسماء محذوفة الاعجاز مثلها كيدودم لانهم وجدوا العرب نطقت بحروف في آخرها صالحة للاعراب اه

(٢) انما اعربوا كلا وكلتا كاعراب المثنى لمشابهتهما له لفظا ومعنى أما معنى فظاهر وأما لفظا فلان المثنى فيه الف ونون أو ياء ونون وهما كذلك لكن للزومهما الاضافة دائما لم تظهر نونهما قط وانما أعربا بالحركات عند الاضافة للظاهر وبالحروف عند الاضافة للضمير لان الظاهر أصل الضمير والاعراب بالحركات أصل الاعراب بالحروف فجعلوا الاصل مع الاصل والفرع مع الفرع اه

المقدّرة على الالف رفعا ونصبا وجرّا والثالث والرابع المثنى والمجموع جمع تصحيح (٢)
فالمثنى بالالف رفعا وبالياء نصبا وجرّا والجمع بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرّا

(ومالا يظهر الاعراب فى لفظه قدّر فى محله كعصا وسعدى والقاضى فى حالتى الرفع والجرّ)

يعنى ان المعرب اما أن يظهر اعرابه أولا والمصنف لما ذكر الاول أتبعه بالثانى فقال ومالا يظهر الاعراب الخ أى المعرب الذى لا يظهر اعرابه فى لفظه يقدّر فى محله سواء كان آخره ألفا منقلبة عن لام الفعل كعصا فان أصله عصو أو آخره ألف التأنيث كسعدى أو ياء قبلها كسرة كالقاضى فتقول هذه عصا بالتنوين وسعدى والقاضى بالسكون والاول والثانى يسمى مقصورا لقصره ومنعه عن حركات الاعراب كلها والثالث يسمى منقوصا لانه نقص منه حركتان من حركات الاعراب وهما الضمة والكسرة لثقلهما على الياء وأما النصب فيظهر لخفته عليها ولذا قال المصنف فى حالتى الرفع والجرّ اذا علمت هذا علمت ان المعرب إما أن تدخله الحركات الثلاث لفظا كزيد أو تقديرا كعصا وإما ان يدخله بعض الحركات الثلاث لفظا كاحد أو بعضها تقديرا كسعدى لانه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث واما أن تدخله الحركات الثلاث بعضها لفظا وبعضها تقديرا كالقاضى واما ان تدخله حروف الاعراب الثلاثة لفظا كالاسماء الستة أو تقديرا قال بعضهم ذلك غير موجود وقال بعضهم اذا أضيفت الاسماء الستة الى ما فيه الالف واللام أعربت بحروف مقدّرة واما أن يدخله بعض الحروف الثلاثة لفظا كالتثنية والجمع المصحح وكلا أو تقديرا كالجمع المصحح اذا أضيف الى ما فيه أل أو يدخله بعض الحروف الثلاثة بعض هذا البعض مقدّر وبعضه ظاهر وذلك كالجمع المصحح اذا أضيف الى ياء المتكلم نحو مسلمىّ بكسر الميم فانه فى حال الرفع يعرب بالواو المقدّرة فان اصل مسلمىّ فى حال مسلمى مسلمون لى حذفت النون للاضافة واللام للتخفيف فصار مسلموى اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء وكسرت الميم لمناسبة الياء فصار مسلمى وفى النصب بالياء الملفوظة وكذلك فى الجرّ فتحصل

---

(١) انما أعرب المثنى والمجموع ببعض الحروف ولم يعربا بجميعها ليكون للاصل مزية على الفرع ولو أعربا بجميعها لتساويا مع الاسماء الستة وهى من المفرد الذى هو أصل المثنى والمجموع وأعرب المثنى بالالف والياء والمجموع بالواو والياء للفرق بينهما اه

ان

ان للاسم المعرب عشرة أقسام خمسة للمعرب بالحركات وخمسة للمعرب بالحروف
(وأسباب منع الصرف تسعة العلمية التأنيث وزن الفعل الوصف العدل
الجمع التركيب العجمة الالف والنون المضارعتان لا لفي التأنيث)
الاسباب التي تمنع صرف الاسم تسعة وقد جمعها بعضهم في بيتين فقال

عدل ووصف وتأنيث ومعرفة * وعجمة ثم جمع ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها ألف * ووزن فعل وهذا القول تقريب

فالاول مما ذكر المصنف العلمية أي كون الاسم علما والثاني التأنيث وهو على نوعين لفظي ومعنوي واللفظي إما بالالف أو بالتاء فان كان بالالف منع الصرف بلا شرط وان كان بالتاء فشرطه ان يكون الاسم الذي هو فيه علما ومثله المعنوي الا ان بينهما فرقا فان العلم ان كان تأنيثه بالتاء يجب منعه من الصرف مطلقا وان كان تأنيثه معنويا يجب منع صرفه ان كان زائدا على ثلاثة أحرف كزينب أو متحرك الوسط كسقر علم على طبقة من طبقات النار أو أعجميا مثل ماه وجور علمين لبلدتين وإلا لا يجب بل يجوز الصرف وعدمه قال الشاعر

لم تتلفع بفضل مئزرها * دعد ولم تسق دعد في العلب

الثالث وزن الفعل أي كون الاسم على وزن يعد من أوزان الفعل وشرطه أن يكون مختصا بالفعل كشمر وضرب بالبناء للمفعول اذا جعل علما أو في أوله حرف زائد من حروف أتين كزيادته أول الفعل مع عدم قبوله تاء التأنيث لان قبوله التاء يخرجه عن وزن الفعل ولذا منع أحمر من الصرف وانصرف يعمل لعدم قبول الاول التاء وقبول الثاني لها يقولون بعلة للناقة القوية السير الثالث الوصف وهو الاسم الدال على ذات مبهمة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل أحمر فانه موضوع للدلالة على ذات ما متصفة بالحمرة أو بحسب الاستعمال مثل أربع في مررت بنسوة أربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع وانما هي عارضة الا ان الوصف الذي يمنع الصرف هو الاصلي لا العارض وان زالت عنه الوصفية الاصلية ولذلك صرف أربع في مررت بنسوة أربع لكون الوصف عارضا ومنع أسود وأرقم الاول اسم للحية السوداء والثاني للتي فيها سواد وبياض وأدهم اسم للقيد لما فيه من الدهمة لانها وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب أصل الوضع أوصاف لم يهجر استعمالها في معانيها الاصلية فمنع صرفها لوزن الفعل والوصف في الاصل

الرابع

والحال وأما أفعى اسما للحية وأجدل للصقر وأخيل للطائر ذى الخيلان فصروفة لعدم الجزم بكونها أوصافا أصلية ولم يقصد بها المعانى الوصفية مطلقا لا فى الاصل ولا فى الحال على ان الاصل فى الاسماء الصرف وقيل ممنوعة من الصرف بناء على توهم اشتقاق أفعى من الفعوة التى هى الخبث وأجدل من الجدل وهو القوة وأخيل من الخال الرابع العدل وهو مصدر أريد به المفعول أى كون الاسم معدولا أى مخرجا عن صورته التى يقتضى الاصل والقاعدة أن يكون عليها وذلك إما تحقيقى أى خروج كائن عن أصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلاث ومثلث والدليل على اصلهما ان فى معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ مكررا أيضا كما فى جاءنى القوم ثلاثة ثلاثة فعلم بذلك ان أصلهما مكرر وهو ثلاثة ثلاثة وكذلك الحال فى أحاد وموحد وثناء ومثنى ورباع ومربع ومنع صرفها للعدل والوصف لان الوصفية العارضة التى كانت فى ثلاثة ثلاثة صارت أصلية فى ثلاث ومثلث وكذا آخر جمع آخرى مؤنث آخر معدولة عدلا تحقيقيا لانه اسم تفضيل ومعناه فى الاصل أشد تأخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل أن يستعمل باللام أو الاضافة أو من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول عن أحدها وجُمَع جُمَعاء مؤنث أجمع وكتع وبتع وبصع كلها معدولة عدلا تحقيقيا لان قياس فعلاء أفعل ان كانت صفة ان تجمع على فعل بضم الفاء وسكون العين كحمراء على حمر وإن كانت اسما أن تجمع على فعالى أو فعلاوات كصحراء على صحارى أو صحراوات فعلى كل أصلها إما جمع بضم الجيم وسكون الميم أو جَمَاعى أو جماعات فاذا اعتبر إخراجها عن واحد منها تحقق العدل فأحد السببين فيها العدل التحقيقى والآخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة فى باب التوكيد اسما وفى أجمع وأخواته احد السببين وزن الفعل والآخر الصفة الاصلية وإما تقديرى وهو كونه خارجا عن أصل مقدر أى مفروض والداعى الى تقديره سماعه ممنوعا عن الصرف ولم يوجد سبب لمنع صرفه الا العلمية وهى غير كافية فاحتاجوا الى تقدير العدل ولما توقف اعتباره فى نحو عمر وزفر على وجود أصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف قدر أن اصلهما عامر وزافر عدل عنهما الى عمر وزفر السادس الجمع وهو سبب مانع للصرف وحده لانه متكرر وله شرطان أحدهما أن يكون صيغة منتهى الجموع سميت بذلك لانها لا تجمع جمع التكسير مرة أخرى وايضا قد جمعت فى بعض الصور مرتين وان يكون بغير تاء التأنيث المنقلبة هاء

حال

حال الوقف فلا يرد نحو فواره جمع فارهة وانما اشترط فيها ذلك لانها لو كانت مع التاء معتبرة لكانت على زنة المفرد كفرازنة فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة وبهذا تعلم ان صيغة منتهى الجموع على قسمين أحدهما ما يكون فيه التاء وهو منصرف لفوات شرط تأثير الجمع وثانيهما ما يكون بغيرها كمساجد ومصابيح وهو ممنوع من الصرف لوجود شرط التأثير وحضاجر علما للضبع غير منصرف نظرا للجمعية الاصلية لان أصله جمع حضجر بمعنى عظيم البطن وسراويل يمنع من الصرف وهو الاكثر على تقدير انه جمع سروالة ويصرف نظرا لكونه اسم جنس هذا اذا كان الجمع صحيح الآخر وأما اذا كان معتله كالدواعي والجواري والغواشي ففي حال الرفع والجر كالقاضي وفي النصب تكون الياء متحركة مفتوحة السابع التركيب وهو أن يصير كلمتان أو أكثر كلمة واحدة وشرطه أن يكون علما وغير مضاف وأن لا يكون اسنادا (١) مثل بعلبك الثامن العجمة أي كون اللفظ مما وضعه غير العرب والتأثير هما منع الصرف شرطان الاول أن تكون علما في اللغة العجمية كابراهيم والثاني تحرك الاوسط أو الزيادة على ثلاثة أحرف التاسع الالف والنون المضارعتان لالفي التأنيث فان كانا في اسم (٢) فشرط تأثيرهما منع الصرف أن يكون ذلك الاسم علما كعمران وان كانا في صفة فشرط تأثيرهما منع الصرف انتفاء مجيء مؤنثه على فعلانة وقيل شرطه أن يكون فعلى موجودا لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فلذلك اختلف في رحمن (٣) وأما سكران ونديمان لا خلاف فيهما على المذهبين

---

(١) انما اشترطت هذه الشروط أي كونه علما الخ ليأمن بها من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها في منع الصرف وكونه غير مضاف لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف أو إلى حكمه وكونه غير اسنادي لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات مثل تأبط شرا فانها باقية في حال العلمية على ما كانت عليه قبلها والتسمية بها انما هي لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغيير ربما فاتتها تلك الدلالة

(٢) المراد بالاسم ما قابل الصفة لا الفعل والحرف

(٣) لانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة بل هو صفة خاصة لله لا تطلق على غيره فعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف وعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف

(متى اجتمع فى الاسم سببان منها أو تكرر واحد لم ينصرف الا ما كان على ثلاثة أحرف ساكن الوسط كنوح ولوط فانّ فيه مذهبين الصرف لخفته وعدم الصرف لحصول السببين فيه) (١)

اذا اجتمع فى اسم سببان من هذه الاسباب مستجمعان شرائط المنع او تكرر واحد منع من الصرف الا الذى على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن كنوح ولوط وهود وشيث فان الناس فيه على مذهبين الاوّل وهو المشهور الصرف لان خفته بسكون الاوسط أذهبت ثقل سبب فكأنه بقى على سبب واحد وهو لا يؤثر وحده منع الصرف والثانى عدم الصرف لوجود السببين فيه ولم ينظر للخفة فيه بسكون الوسط والسببان إما علمية وتأنيث لفظى بالتاء كطلحة وفاطمة أو معنوى كزينب أو علمية ووزن فعل كاحمد أو علمية وعدل كعمر وزفر أو علمية وتركيب كبعلبك أو علمية وعجمة كابراهيم أو علمية وزيادة الالف والنون كعمران وإما وصفية ووزن فعل كأحمر أو وصفية وعدل كأخر أو وصفية وزيادة الالف والنون كسكران والسبب المتكرر إما ألفا التأنيث المقصورة والممدودة كحبلى وحمراء أو الجمع كمساجد ومصابيح وانما كانت ألف التأنيث مقصورة وممدودة والجمع أسبابا مكررة لان الالف للتأنيث ولزومها منزل منزلة تأنيث ثان وكذلك ما كان على زنة مفاعل أو مفاعيل الالف دالة على الجمع ولزومها منزل منزلة جمع آخر أو يقال ان الجمع تكرر فى مثل أساور وأناعيم والباقى حمل عليه فالاوّل جمع سوار وهو جمع أسورة والثانى جمع أنعام وهو جمع نعم بفتحتين وقد جمع أسباب منع الصرف فى ثلاثة أبيات عبد الله بك فكرى وجعل السبب المتكرر فى بيت ومايجىء مع العلمية فقط فى بيت ومايجىء معها ومع الوصفية فى بيت فقال

يمنع صرف منتهى جمع ذكر * وألف التأنيث مدّا وقصر
وعلم مؤنث بلا ألف * أو أعجمى أو مركب عرف
وعلم أو صفة ان كان ذا * زيادة أو وزن او عدل خذا

(وكل علم لا ينصرف فى المعرفة ينصرف عند التنكير فى الغالب)

هذه فائدة ختم المصنف بها هذا المبحث وهى أن كل اسم كان غير منصرف فى حال كونه

---

(١) انما اشترط فى منع الصرف وجود علتين أو علة متكررة ولم يمنعوا الاسم منه بعلة واحدة لئلا يلزم منع صرف غالب الاسماء المخالف للاصل فيها

معرفة سواء كانت العلمية سببا في منع صرفه كاحمد العلم وكعمر أو شرطا في تأثير منع الصرف وذلك في التأنيث بالتاء لفظا أو معنى والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين اذا نكرته صرف لبقاء الاول على سبب واحد وهو وزن الفعل أو العدل والثاني بلا سبب أصلا وقوله غالبا يخرج به نحو أحمر اذا سمي به فانه لو نكر عاد الوصف اليه وبقي ممنوعا من الصرف هذا حكم ما لا ينصرف في العلمية وبعدها ثم اعلم ان التصغير يخل من أسباب منع الصرف بالعدل عن وزن الى آخر زوال الوزن المعدول اليه بالتصغير مع مراعاته في العدل فيقال ثُلَيْثٌ ورُبَيْعٌ بالصرف وكذلك بالجمع الأقصى لوجوب رده الى واحده فيقال في مساجد مسيجد بالصرف ووزن الفعل يختل بالتصغير أيضا ان لم يكن في أوله زيادة كزيادة الفعل مثل خضيضم ودحيرج في خضم ودحرج وأما ان كان أوله زيادة كزيادته فالتصغير لا يخله فانه على وزن مضارع فيعل نحو بيطر بيطر فتقول في أحمد ونرجس وبشكر وتغلب أحيمد ونريجس وبيشكر وتغيلب بها نعاصرفها وأما الالف والنون فيقال ان بقي الالف في التصغير كما كان قبل فلا يخل بهما مثل سكيران وعثيمان في سكران وعثمان وان انقلبت الالف في التصغير ياء كما تقول في سلطان علما سليطين فانه يخل بهما فعلى هذا يخل التصغير بالعدل عن وزن وبالجمع مطلقا وبالوزن والالف والنون من وجه ولا يخل بالوصف والعلمية والتأنيث والتركيب والعجمة

(المرفوعات على ضربين (١) أصل وملحق به فالاصل هو الفاعل وهو على نوعين مظهر كضرب زيد ومضمر كضربت زيدا وزيد ضرب)*

المرفوعات جمع مرفوع لا مرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل وجمع صفة المذكر الذي لا يعقل هذا الجمع مطردة كالصافنات للذكور من الخيل وكالايام الخاليات والمرفوع ما اشتمل على علم الفاعلية أي علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة والواو والالف والمرفوعات تنقسم الى قسمين أصل في المرفوعات وملحق بهذا الاصل

---

(١) انما قدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لانها عمد وهما فضلات والعمد أحق بالتقديم وانما استحق المرفوعات الضم والمنصوبات النصب لان المرفوعات أقل والضم ثقيل والمنصوبات اكثر والفتح خفيف فأعطى القليل الثقيل والكثير الخفيف

فالاصل هو الفاعل (١) وهو مارفع بفعل أوشبهه وقدم عليه والفاعل على نوعين مظهر كقولك ضرب زيد ومضمر وهو على نوعين أيضا بارز كضربت زيدا ومستتر كزيد ضرب والذى يظهر من كلام المصنف إدراج نائب الفاعل فيه ثم اعلم ان الاصل فى الفاعل ان يلى الفعل ولذلك جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا لتقدم مرجع الضمير فى الاول رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر وتأخره لفظا ورتبة فى الثانى وماورد من قول الشاعر

جزى ربه عنى عدى (٢) بن حاتم * جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

فقد أجيب بأنه ضرورة أو بأن الضمير عائد على الجزاء المعلوم من جزى وقد يجب تقديم الفاعل على المفعول وذلك فى ثلاثة مواضع الاول اذا انتفى الاعراب لفظا ولا قرينة نحو ضرب موسى عيسى الثانى اذا كان الفاعل ضميرا متصلا كضربت زيدا الثالث اذا كان المفعول بعد إلا متوسطة أو بعد معناها كقولك ماضرب زيد الا عمرا وانما ضرب زيد عمرا وقد يجب تأخيره عن المفعول وذلك فى ثلاثة مواضع أيضا الاول اذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول كقوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه بكلمات الثانى إذا وقع الفاعل بعد إلا أو معناها نحو ماضرب زيدا الا عمرو وانما ضرب بكرا خالد الثالث اذا كان المفعول ضميرا متصلا بالفعل والفاعل غير ضمير نحو ضربه زيد وقد يحذف الفعل جوازا وذلك فيما اذا قامت قرينة وهى إما سؤال ظاهر أو مقدر فالاول كقولك زيد فى جواب من قام والثانى كضارع فى قول الشاعر

ليبك يزيد ضارع لخصومة * ومختبط مما تطيح الطوائح

---

(١) انما كان الفاعل أصل المرفوعات وماعداه ملحق به لان الفعل موضوع لان يخبر به ليس إلا بخلاف غيره فلذلك كان معموله أصلا سواء كان فاعلا أو مفعولا فالفاعل أصل المرفوعات والمفعول أصل المنصوبات

(٢) عدى رجل رومى بنى الحورنق الذى بظهر الكوفة للنعمان بن امرئ القيس ولما فرغ من بنائه سأله النعمان فقال هل بنيت مثل هذا القصر لغيرى فقال لا وقد بنيته على حجر واحد لو أخذ هذا الحجر هدم فقال له هل يعرف هذا غيرك فقال لا فألقاه من أعلى القصر على قفاه فهلك وذلك خوف أن يبنى مثله لغيره أو ان ينزع الحجر بنفسه أو بمن يعلمه به

فضارع في البيت فاعل فعل محذوف بقرينة السؤال المقدر كانه سئل حين قال ليبك يزيد ببناء للمفعول قيل له من يبكيه فقال ضارع أي من يذل ويعجز عن مقاومة العدو فان يزيد كان ظهيرا للعجزة والاذلاء والمختبط السائل من غير وسيلة وقد يحذف الفعل وجوبا وذلك فيما اذا حذف الفعل ثم فسر كقوله تعالى وان أحد من المشركين استجارك فأحد فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المقدر المفسر باستجارك الثاني وقد يحذف الفعل والفاعل معا وذلك في مثل نعم جوابا لمن قال أقام زيد

(والملحق به على خمسة أضرب المبتدا وخبره وحق المبتدا أن يكون معرفة وقد يجيء نكرة نحو شر أهر ذا ناب وحق الخبر أن يكون نكرة وقد يجيئان معرفتين معا نحو الله إلهنا ومحمد نبينا)

الملحق بالفاعل خمسة المبتدا والخبر وتعريفهما عنده الاسمان المجردان للاسناد (١) أي المجردان عن العوامل اللفظية لاجل الاسناد فعليه يكون العامل فيهما الابتداء ومذهب الجمهور العامل في المبتدا الابتداء وفي الخبر المبتدا وبعضهم يجعل كلا عاملا في الآخر وحق المبتدا أن يكون معرفة لانه محكوم عليه وقد يجيء نكرة قريبة من المعرفة وقربها منها بأمور رسموها المسوغات منها ان تكون فاعلا معنى كقولهم شر أهر ذا ناب فان معناه ما أهر ذا ناب إلا شر ومنها أن تكون موصوفة كقوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك ومنها أن تكون النكرة داخلا عليها حرف الاستفهام نحو أرجل عندك ومنها أن تكون النكرة في سياق النفي نحو ما أحد خير منك ومنها أن يكون الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا متقدما عليها هذا وقد قال بعضهم اذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت وذلك لان الغرض من الكلام إفادة المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشئ أولا وحق الخبر أن يكون نكرة لانه محكوم به وقد يجيء كل منهما معرفة نحو الله إلهنا ومحمد نبينا

---

(١) يدخل في هذا الحد المبتدأ بقسميه أعني غير الصفة والصفة نحو ما قائم الزيدان وشرطها أن تعتمد على نفي أو استفهام وعند بعضهم لا يشترط انما اذا كانت غير مطابقة مثل أقائم الزيدان كانت مبتدأ وما بعدها فاعل سد مسد الخبر وان طابقت فان كان مفردا مثل أقائم زيد جاز أن يكون ما بعدها فاعلا وان يكون مبتدأ والصفة خبرا وان كان غير مفرد نحو أقائمان الزيدان تعين ان يكون ما بعدها مبتدأ مؤخرا وهي خبر مقدم

(والخبر على نوعين مفرد (١) نحو زيد غلامك وجملة وهي على أربعة اضرب فعلية نحو زيد ذهب أبوه واسمية نحو عمرو أخوه ذاهب وشرطية نحو زيد إن تكرمه يكرمك وظرفية نحو خالد أمامك وبشر من الكرام ولابد في الجملة الواقعة خبرا من ضمير يرجع الى المبتدا الا اذا كان معلوما نحو البر الكر بستين درهما)

الخبر نوعان مفرد وجملة فالمفرد أربعة أنواع لانه اما جامد أو مشتق والجامد إما مضاف نحو زيد غلامك أو غير مضاف نحو زيد غلام والمشتق كذلك نحو زيد ضارب عمرو وزيد ضارب والجملة على أربعة أنواع أيضا فعلية وهي ما صدرت بفعل نحو زيد ذهب أبوه واسمية وهي ما صدرت باسم نحو عمرو أخوه ذاهب وشرطية نحو زيد إن تكرمه يكرمك وظرفية نحو خالد أمامك وبشر من الكرام وهذا تقسيم للجملة بحسب الظاهر وأما بالحقيقة فهي نوعان فعلية واسمية لان الشرطية الخبر فيها اما الجواب أو الشرط وعلى كل هي احدى الجملتين وكذلك جملة الظرف فانها فعلية على الصحيح وقوله ولابد في الجملة الواقعة خبرا من ضمير يرجع الى المبتدا نحو زيد ذهب أبوه أو أبوه ذاهب فالهاء هي الرابطة بينهما ولا يجوز إخلاء الجملة منه الا اذا كان معلوما يدل عليه دليل كقول بائع البر مثلا البر الكر بستين درهما فان تقديره الكر منه بستين والكر نوع من المكيال وقد يكون الراجع اسم اشارة كما في قوله تعالى ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الامور فان اسم الاشارة هو العائد على المبتدا

(وقد يتقدم الخبر على المبتدا نحو منطلق زيد)

الاصل في المبتدا التقديم أي الذي ينبغي فيه التقديم على الخبر ولذلك جاز في داره زيد لعود الضمير على متأخر لفظا متقدم رتبة وامتنع صاحبها في الدار لعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وقد يتوسعون في الكلام فيقدمون الخبر نحو منطلق زيد وقد يجب تقديم المبتدا وذلك في خمسة مواضع الاول أن يكون للمبتدا صدر الكلام نحو من أبوك الثاني أن يكون المبتدا والخبر متساويين تعريفا الثالث أن يكونا غير متساويين ولا قرينة نحو زيد المنطلق الرابع أن يكونا نكرتين متساويتين في أصل التخصيص نحو أفضل

---

(١) قدم الخبر المفرد على الجملة لان الاصل في الخبر الافراد وقدم من الجمل الفعلية لانها موضوعة للخبر أصالة وقدم الاسمية على الشرطية لانها جملة واحدة والشرطية جملتان والخبر بالواحدة أحق بالتقديم من الخبر بالثنتين

منك